الأمم المتحدة

A/ES-10/648–S/2014/567

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
5 August 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة التاسعة والستون

رسائل متطابقة مؤرخة ٤ آب/أغسطس ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

يستمر ارتفاع حصيلة القتلى الفلسطينيين مع استمرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في تضييق الخناق على أكثر من ١,٨ مليون فلسطيني يعيشون في قطاع غزة المحاصر، وفي ترويعهم وترهيبهم. وارتفاع عدد الخسائر بهذا الشكل المأساوي والمتواصل هو تجسيد لوحشية وعشوائية الاعتداءات المستمرة التي تشنها إسرائيل ضد السكان الفلسطينيين في غزة المحتلة، مما يمثل انتهاكاً لجميع معايير وقواعد القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتتزايد كل دقيقة قائمة جرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وأعمال إرهاب الدولة المرتكبة من جانب سلطة الاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين العُزّل الرازحين تحت احتلالها. وغني عن القول أن القيادة الفلسطينية، نيابة عن شعبها، ستبذل كل جهد ممكن لكفالة محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم البشعة وتقديمهم للعدالة.

ويقدر أن ١ ٨٥٠ على الأقل من الفلسطينيين قد قتلتهم قوات الاحتلال الإسرائيلية حتى يومنا هذا، مستخدمة في ذلك جميع الأسلحة ووسائل الحرب المميتة. ويضم عدد القتلى الصادم هذا ٤٠٢ من الأطفال، و ٢٤١ من النساء، و ٧٤ من كبار السن. وهذا العدد معناه أن السلطة القائمة بالاحتلال قتلت فلسطينيا واحداً كل ساعة أثناء الأيام الثمانية والعشرين الماضية من هذا العدوان. ومما يكشف بدرجة أكبر عن ازدراء إسرائيل لحياة

080814 080814 14-58783 X(A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المدنيين وقتلها المتعمد لهم أن ٧٦ على الأقل من الأسر الفلسطينية فقدت ثلاثة أو أكثر من أفرادها في حادث واحد حتى ٣٠ تموز/يوليه، بحيث بلغ مجموع الخسائر في الأرواح ٤٠٧. وعلاوة على ذلك، أصيب أكثر من ٤٥٠ ٩ شخصاً من بينهم ٨٠٥ ٢ أطفال، و ٨٢٣ ١ امرأة، و ٣٤٢ من كبار السن، على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية. وكثيرون ممن أصيبوا يعانون من إعاقات مستديمة وتعرّض كثيرون منهم لحروق شديدة، من بينهم أطفال عديدون سيكون مصيرهم أن يعيشوا بقية حياتهم حاملين معهم الذكريات الجسدية والمستديمة لوحشية إسرائيل ضدهم.

وقد ترك النقص الشديد في المعدات الطبية والأدوية كثيرين من المصابين يصارعون من أجل البقاء على قيد الحياة. فقد ورد في تقرير الأمم المتحدة عن حالة الطوارئ في غزة الصادر في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٤ ما يلي:

توشك الخدمات والمرافق الطبية في غزة على الانهيار، مع وجود ضغط شديد على المستشفيات والعيادات. ونفدت تقريباً الإمدادات البالغة الأهمية من الأدوية والمواد الاستهلاكية، وأدى تدمير إمدادات الطاقة إلى جعل المستشفيات تعتمد على مولدات احتياطية لا يمكن التعويل عليها. ويستمر انتهاك وضع المستشفيات والمرافق الطبية كأشياء محمية بموجب القانون الدولي بحيث يُبلغ عن تعرضها لمزيد من الاعتداءات ...

وهذا إضافة إلى أن المسؤولين الطبيين يفيدون الآن بأن عدد حالات الإصابة بالالتهاب السحائي الفيروسي قد زاد من ٥ حالات إلى ٥٣ حالة يومياً، بينما تحول الهجمات الإسرائيلية دون جمع الجثث المتحللة، مما يشكل مخاطر صحية إضافية كبيرة، إضافة إلى تزايد حالات الإصابة بالأمراض السارية، لا سيما بين المدنيين المشردين الذين يتخذون مأوى لهم في مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والذين يتجاوز عددهم ٠٠٠ ٢٠٠.

وإضافة إلى ما هو مذكور أعلاه – وعلى الرغم من إعلان وقف أحادي الطرف لإطلاق النار لمدة سبع ساعات لأغراض إنسانية من جانب السلطة القائمة بالاحتلال بعد إدانة العالم للقصف الإجرامي الذي تعرضت له مدرسة أخرى تابعة للأونروا وأسفر عن مقتل وإصابة المزيد من النساء والرجال والأطفال الأبرياء – واصلت إسرائيل هجماتها على المناطق السكنية الفلسطينية في غزة. وتفيد التقارير بأن قوات الاحتلال الإسرائيلية استهدفت منزل أسرة البكري في مخيم الشاطئ، فقتلت طفلة صغيرة، هي أسيل البكري، البالغة من العمر ثماني سنوات، وأصابت ٣٠ شخصاً آخرين.

وتود القيادة الفلسطينية، قبل أن تتطرق إلى غير ذلك من جرائم الحرب التي ارتكبتها السلطة القائمة بالاحتلال، أن تسجل إدانتها، وأن تنضم إلى المجتمع الدولي في إدانته، للضربة الصاروخية الإسرائيلية التي وقعت خارج مدرسة تابعة للأمم المتحدة في رفح يوم الأحد، ٣ آب/أغسطس. وتلك الضربة قتلت ١٠ على الأقل من المدنيين، من بينهم ٥ أطفال، وجرحت عشرات غيرهم، كانوا يتخذون من المدرسة مأوى لهم وكانوا يقفون في طابور للحصول على حصص غذائية وقت حدوث الهجوم. وقد ذكر مسؤولو الأمم المتحدة أنهم كانوا، مثلما فعلوا في المرات السابقة، قد أبلغوا السلطة القائمة بالاحتلال بالموقع المحدد للمدرسة، التي كان زهاء ٠٠٠ ٣ فلسطيني يتخذون مأوى لهم فيها. بل إن مسؤولي الأونروا كانوا قد أبلغوا السلطة القائمة بالاحتلال بذلك ٣٣ مرة للحيلولة دون تعرضها للقذف بالقنابل، وكانت آخر مرة قاموا فيها بذلك قبل الهجوم بساعة واحدة فقط. ونحن نعترف ببيان الأمين العام الذي يعتبر هذا الهجوم ”إهانة أخلاقية وعملاً إجرامياً“، وكذلك بموقف وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الواضح في هذا الصدد، بما في ذلك قولها إن ”الاشتباه في وجود مقاتلين ناشطين على مقربة لا يبرر شن ضربات تعرِّض للخطر أرواح هذا العدد الكبير من المدنيين الأبرياء“.

ونحن نواصل مناشدة المجتمع الدولي أن يوفر الحماية الدولية للسكان المدنيين، الذين يعيشون في غزة تحت ظروف لاإنسانية لا يمكن تحمّلها، بحيث لا توجد لديهم مياه نقية، ولا كهرباء، ويوجد لديهم نقص في الغذاء والمعدات واللوازم الطبية، ولا يجدون في أي مكان ملاذاً آمناً لهم من الهجوم الإسرائيلي. فالوضع الإنساني مروع، بحيث شُرد عنوة ٠٠٠ ٤٨٥ شخص، يمثلون ما يقرب من رُبع سكان غزة، واتخذوا مأوى لهم في مدارس الأونروا – مع احتماء أكثر من ربع مليون شخص بمآوى الأمم المتحدة وحدها – وكذلك في المساجد والكنائس والمستشفيات، ظناً منهم أنها آمنة ولكنها كلها في حقيقة الأمر مناطق ما زالت تتعرض للهجوم من قوات الاحتلال الإسرائيلية.

وجميع المشردين داخلياً يحتاجون إلى مساعدة غذائية طارئة. وعلاوة على ذلك، لا يتاح لعدد يبلغ ١,٥ مليون شخص لا يعيشون في المآوى الحصول على المياه، أو يكون حصولهم عليها مقيداً للغاية. وثمة حاجة ماسة إلى مياه للشرب ومياه للاستعمال المنزلي فضلاً عن الحصول على مواد الصرف الصحي والنظافة الصحية للمشردين. وقد ذكرت الأمم المتحدة، في تحديثها الصادر في ١ آب/أغسطس ٢٠١٤ عن حالة الطوارئ في غزة، أن: ”إنشاء عيادات للصحة الأولية في المآوى، إلى جانب توفير الفيتامينات المتعددة والمضادات الحيوية، لازم على وجه السرعة لتفادي تفشي الأمراض المعدية“. واليوم تشهد غزة هذا

التفشي، وذلك لوجود حاجة إلى المبيدات الحشرية والأدوية في رفح لمعالجة أوبئة مثل القمل والجرب، اللذين بدأ انتشارهما في المآوى.

وعلاوة على ذلك، حتى الآن تسببت حرب إسرائيل على غزة، منذ ٨ تموز/يوليه، في إلحاق أضرار قيمتها ٥ بلايين دولار بالمنازل والهياكل الأساسية في غزة. فقد دُمر تماماً ٥١٠ ٥ منازل على الأقل، ودُمر جزئياً ٠٠٠ ٣٠ مترل، من بينها أبنية عديدة متعددة الطوابق. وأصيب ٢٤ على الأقل من المرافق الطبية و ١٤١ مدرسة بأضرار من جراء القصف الإسرائيلي. ومن المعروف أن ستة على الأقل من المدرسين قد قتلوا. ويستمر تزايد معدلات حالات الإصابة بصدمة نفسية بين أفراد الشعب الفلسطيني، بحيث أصبح هناك الآن ٠٠٠ ٣٧٣ طفل يحتاجون إلى دعم نفسي اجتماعي متخصص بسبب الصدمة التي تعرضوا لها نتيجة لوفاة أو إصابة شخص يعرفونه أو نتيجة لفقدانهم مترلهم. وعدد النساء والرجال الذين كان عليهم أن يدفنوا أطفالهم وغيرهم من أفراد أسرهم، أو الذين شاهدوا هذه الكارثة التي هي من صنع الإنسان والتي تسببت فيها السلطة القائمة بالاحتلال وفقدوا أساساً كل شيء، هو، بطبيعة الحال، عدد مرتفع للغاية ويستدعي اهتماما فورياً أيضا.

وإضافة إلى ما هو مذكور أعلاه، ترد أدناه قائمة بجزء صغير فحسب من الانتهاكات الجسمية المتعددة التي ارتكبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، منذ رسالتنا الأخيرة المؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠١٤ (A/ES-10/647-S/2014/563)، والتي يرقى الكثير منها إلى مستوى جرائم الحرب، نضطر إلى إبلاغكم بها. وسنواصل إحاطتكم علما بالوضع المتصاعد ميدانياً عندما تتاح المعلومات، كي نوثق هذه الجرائم المرتكبة ضد شعبنا توثيقاً أوفى.

٣ آب/أغسطس ٢٠١٤:

- قُتل عشرة من أفراد أسرة الغول، من بينهم ثلاثة أطفال وامرأتان، وأصيب ٢٠ آخرون، نتيجة لهجوم صاروخي إسرائيلي على مترلهم في رفح. وكان من بين القتلى مولود يقل عمره عن ثلاثة أسابيع.
- قُتل ثمانية أفراد من أسرة نجم، وأصيب ٣٠ آخرون، نتيجة لضربة جوية إسرائيلية على مترل في مخيم جباليا للاجئين. وكان أولئك الذين قتلوا قد عادوا إلى جباليا بعد أن أعلنت قوات الاحتلال الإسرائيلية يوم الأحد أن بإمكان المقيمين في شمال غزة العودة إلى منازلهم. وكان من بين القتلى بلال عبد الكريم نجم، وعبد الكريم نجم، وأحمد عبد الكريم نجم، ورغد نجم، وسها نجم.
- أفادت التقارير بأن مستشفى الأمل في خان يونس قد أصيب بصاروخ إسرائيلي.

٢ آب/أغسطس ٢٠١٤:

- قُتل ستة أفراد من أسرة أبو ماضي، من بينهم أربعة أطفال، عندما أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية صاروخاً على مترلهم في مخيم النصيرات للاجئين.

١ آب/أغسطس ٢٠١٤:

- كما ذُكر في رسالتنا المؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠١٤، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية ١٥٠ فلسطينيا على الأقل (كان العدد وقت كتابة رسالتنا ١٣٠) وأصابت مئات غيرهم في غزة بعد أن أعلنت إسرائيل وقفاً لإطلاق النار لمدة ٧٢ ساعة لأغراض إنسانية، وذلك بعد بذل جهود دولية وإقليمية مكثفة لهذا الغرض. وفي الوقت ذاته، كانت السلطة القائمة بالاحتلال قد أكدت كذباً أن جندياً من جنود الاحتلال الإسرائيليين قد أسره الفلسطينيون (وقد أعلنت إسرائيل بعد ذلك أنه قُتل). وفي رفح وحدها، بالقرب من المكان الذي كان فيه ذلك الجندي قد فُقد، قُتل ١٢٣ شخصاً على الأقل، من بينهم ٣٠ طفلاً و ١٤ امرأة.
- قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلية مستشفى النجار في رفح، مما أجبر على إجلاء المرضى والعاملين في المستشفى.

لا ريب في أن الوضع اليوم في مختلف أنحاء دولة فلسطين المحتلة، بدءاً من قطاع غزة إلى الضفة الغربية، حيث تواصل السلطة القائمة بالاحتلال تنفيذ تدابير العقاب الجماعي واستخدام القوة المفرطة والعشوائية ضد الشعب الفلسطيني، يتجاوز كونه وضعاً خطيراً. وتواصل القيادة الفلسطينية الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار بهدف وضع نهاية لذبح شعبنا ونهاية لهذه الأزمة، ولذا فقد أوفدت لهذا الغرض وفداً فلسطينياً إلى القاهرة لإجراء محادثات في نهاية الأسبوع الماضي من أجل ترسيخ نهاية لسفك الدماء. بيد أن الجانب الإسرائيلي رفض حتى الآن حضور المحادثات، وظل على تعنته، متصرفا بشكل أحادي ومستمراً في حربه ضد شعبنا. ومع ذلك، يواصل الجانب الفلسطيني السعي إلى وقف لإطلاق النار وإيجاد حلول شاملة للمشاكل التي ابتليت بها غزة منذ أمد طويل، ومن بينها الحصار الإسرائيلي غير القانوني. ومن ثم، اقترح الجانب الفلسطيني، على جميع الجبهات، نقاطاً بصورة مشتركة بشأن سبيل المضي قُدماً وعرضها على الوسيطين المصري والأمريكي في القاهرة.

ويتضمن اقتراح وقف لإطلاق النار انسحاب إسرائيل من قطاع غزة؛ وإنهاء الحصار الإسرائيلي لغزة، وفتح المعابر الحدودية بشكل مستدام ومنتظم، ومنح حقوق الصيد حتى

ما يصل إلى ١٢ ميلاً بحرياً من ساحل غزة؛ وإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين. ونحن نهيب بالمجتمع الدولي، في هذا الصدد، أن يبذل كل الجهود الممكنة لدفع السلطة القائمة بالاحتلال إلى الدخول في محادثات تستند إلى الحد الأدنى من المتطلبات، ومن بينها احترام القانون الدولي، التي اقترحها الجانب الفلسطيني من أجل معالجة الوضع الكارثي في غزة معالجة ملموسة وتحقيق وقف دائم وقابل للاستمرار لإطلاق النار من أجل إنهاء عمليات سفك الدماء والمذبحة التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال ضد الشعب الفلسطيني. وفي حالة نجاح ذلك المسعى، يجب أن يكون المجتمع الدولي مستعداً لبذل جميع الجهود آنذاك لمعالجة المسائل الأساسية التي لم تعالج من أمد طويل من أجل التوصل إلى السلام العادل والشامل والدائم اللازم الآن أكثر من أي وقت من قبل، ويجب أن يكون راغباً في ذلك.

وتأتي هذه الرسالة إلحاقاً برسائلنا البالغ عددها ٥١٤ بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١ آب/أغسطس ٢٠١٤ (A/ES-10/647-S/2014/563) تشكل سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه، وعلى أعمال إرهاب الدولة وما ترتكبه ضد الشعب الفلسطيني من انتهاكات لحقوق الإنسان، ويجب تقديم مرتكبي تلك الأعمال للعدالة.

وأرجو ممتناً العمل على تعميم نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور
السفير
المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة